العبادي أطلقها أمس.. وزادت السجال بين بغداد وأنقرة.. والتحالف الدولي يتجاهل أرتال الدواعش

معركة الموصل مفتاح إستراتيجية شاملة ضد الإرهاب في سورية والعراق

سامر ضاحي

أعلن العراق أمس انطلاقة أكبر معركة ضد تنظيم داعش الإرهابي، وسعى التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن إلى إظهار جدية في مكافحة التنظيم، وسط سجال سياسي بين أنقرة وتركيا التي واصلت محاولاتها لشرعنة تدخلها في العراق، على حين رفض الأخير مشاركة قوات أنقرة في العملية.

ويبدو أن المعركة ستكون آخر إنجازات الرئيس الأميركي باراك أوباما قبل رحيله عن البيت الأبيض، كما تبدو الفرصة متاحة اليوم أمام المنخرطين في المعركة للتحالف مع نظرائهم غرباً وخاصة دمشق وموسكو وإيران إلى جانب قوى أخرى إقليمية وغربية لمحاولة التأسيس لإستراتيجية شاملة ضد الإرهاب عموماً وليس فقط ضد داعش ولاسيما أن الاجتماعات التي انعقدت مؤخراً حول سورية تؤكد ضرورة فصل جبهة النصرة الإرهابية التي غيرت اسمها إلى جبهة فتح الشام عن المقاتلين المعتدلين من فصائل المعارضة المسلحة.

واليوم سورية والعراق هما البؤرتان الأساسيتان لتصدير الإرهاب إلى العالم بعدما جاء إليهما كل إرهابيي العالم تقريباً وفتكوا بالسوريين والعراقيين، وبعدما فشلت كل جهود الحل السياسي الذي تبدو الفرصة اليوم أكبر من قبل للتمهيد له بإخلاء البلدين معاً من الإرهاب.

وصباح أمس أطلق رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي بصفته القائد العام للقوات المسلحة العراقية شارة انطلاق معركة الموصل ثاني أكبر مدينة عراقية، والتي ترزح تحت سيطرة التنظيم منذ العاشر من حزيران عام ٢٠١٤، والتي شهدت أول ظهور علني لزعيم داعش أبو بكر البغدادي، الذي نجا أمس من غارة للتحالف وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» عن مصدر أمني أكد أن نجاة البغدادي كانت في اللحظات الأخيرة لقصف بالطائرات، استهدف اجتماعاً عقدته قيادات تنظيم «داعش» في منطقة الغابات بالموصل.

ورغم تأكيد العبادي أن القوات التي ستدخل الموصل هي «الجيش العراقي والشرطة الوطنية» حصراً، إلا أن عدة فصائل أعلنت مشاركتها في العملية إلى جانب القوات العراقية، أبرزها قوات «الحشد الشعبي» بزعامة محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي إضافة إلى قوات البيشمركة الكردية فيما أبدى حزب العمال الكردستاني جاهزيته للمعركة التي أشارت التقارير الإعلامية المواكبة لها إلى وصول عدد المنخرطين فيها إلى ٦٠ ألف مقاتل يشنون هجوماً متزامناً من أربعة محاور: «محوران شمالي وشرقي عبر تلعفر وسهل نينوى، أوكلت المهمة فيه لقوات البيشمركة، ومحور جنوبي عبر القيارة للقوات المشتركة من جيش وشرطة اتحادية، أما المحور الرابع غربي مدينة الموصل فيهدف لمنع تسلل عناصر داعش إلى سورية».

رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي معلناً بدء العملية العسكرية لتحرير مدينة الموصل (أ.ف.ب)

من جهته أكد قائد عملية «العزم التام» التي ينفذها «التحالف»، الجنرال ستيفن تاونسند، أن جميع القوات البرية التي تشارك في معركة الموصل هي «عراقية»، مرجحاً أن تكون المعركة «طويلة وشاقة»، على حين رحب وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر بالإعلان عن بدء العملية، إضافة لترحيب المبعوث الخاص للرئيس الأميركي إلى التحالف بريت ماكغرك بالإعلان ذاته.

وبدا لوهلة أن أنقرة حاولت شرعنة تدخلها في العراق بموازاة عملية الموصل إذ أوفدت مستشار خارجيتها أوميت يالتشين على رأس وفد رفيع إلى بغداد لمناقشة التطورات بين البلدين بعدما توغلت القوات التركية منذ أيام بزعم مكافحة داعش مؤكدة أنها دربت ٤٠٠٠ مقاتل عراقي في معسكر بعشيقة يشارك منهم ثلاثة آلاف في المعركة، كما أن يالتشين لم يقدم شيئاً لبغداد وفق ما ذكر المتحدث باسم الحكومة العراقية سعد الحديثي، الذي تشدد حكومته على وصف القوات التركية في بعشيقة بـ«المعادية»، بموازاة دفع الجيش التركي بتعزيزات عسكرية جديدة إلى الحدود مع العراق، إلى أطراف بلدتي شرناك وسلوبي التركيتين على الحدود العراقية، وهو ما دفع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لدعوة حلفائه للزحف نحو السفارة التركية و«التظاهر سلمياً» أمامها.

وتعتبر عملية الموصل أول تعاون بين بغداد وأربيل رغم ما تشهده علاقة المدينتين من تجاذبات، حيث أعلن رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني أن حكومته تنسق بشكل كامل مع الحكومة المركزية في بغداد موضحاً أن «الخطة الموضوعة للعملية حددت مهام كل طرف في المعركة»، مبيناً أن هذه المرة الأولى التي يدخل فيها الجيش العراقي بعملية مشتركة مع البيشمركة.

وعصر أمس وصلت الفرقة التاسعة المدرعة إلى مشارف قضاء الحمدانية جنوب شرق الموصل، في حين انسحب مقاتلو داعش من قرى في الجنوب، فيما يتوقع حسب الخطة أن تصل قوات البيشمركة في المرحلة الاولى، إلى قضاء الحمدانية الذي يبعد عن الموصل ١٠ كيلو مترات بعدما سيطرت أمس على ٩ قرى من بينها شاقولي والبدنة الكبرى والبدنة الصغرى وقطعت الطريق الرئيس الرابط بين الموصل وإربيل ويشكل اقتحام الحمدانية المرحلة الثانية من العملية التي تشير مرحلتها الأولى إلى نية الإطباق على حصار الموصل أولاً.

بموازاة ذلك انهار خط دفاع داعش الأول بسرعة في محور بعشيقة مع تقدم للقوات العراقية المشتركة، بموازة قصف التحالف الدولي بصواريخ ذكية مواقع للتنظيم في الموصل انطلاقا من قاعدة القيارة، مع الأنباء المتواردة والتي تشير إلى أن التحرك البري لـ« الحشد الشعبي » لم يبدأ لغاية إعداد هذه المادة، واكتفت بالقصف الدقيق بالقوة المدفعية والصاروخية لدعم تقدم القوات الأمنية

وحدها السعودية حاولت التشويش على العملية بعدما جندت إعلامها منذ مدة لهذه الغاية زاعمة الحرص على أهالي الموصل من تقدم ما وصفتها «الميليشيات الشيعية» في إشارة إلى «الحشد الشعبي» وفق المزاعم التي كررها وزير خارجيتها عادل الجبير.

في الأثناء أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية أن ابرز وزراء دفاع دول «التحالف الدولي» سيجتمعون في باريس يوم ٢٥ الشهر الجاري «لبحث الهجوم على مدينة الموصل في العراق بشكل خاص».

وأشارت وكالة «فرانس برس» إلى أن وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان سيستقبل ١٢ وزيراً بينهم وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر، إلى جانب وزراء دفاع كندا وأستراليا ونيوزيلاندا و٨ دول أوروبية (بريطانيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا والنروج والدنمارك). من أصل ٦٠ دولة تشارك في «التحالف».

وفيما لفتت مصادر مقربة من لودريان وفق «فرانس برس» إلى وجوب «تجنب انتقال قوات كبيرة لداعش من منطقة الموصل نحو المنطقة السورية»، تبدو الأنباء الواردة من العراق معاكسة إذ تؤكد أن مقاتلي داعش يهربون وبأرتال كبيرة نحو الحدود السورية، وهو ما يعيدنا بالذاكرة إلى كشف مصدر روسي منذ مدة خطة سعودية أميركية للدفع بمقاتلي التنظيم من العراق باتجاه الأراضي السورية.

وأكدت مصادر «فرانس برس» أن اجتماع باريس «سيكون مناسبة للتذكير بأهمية استعادة الرقة» لا تشير التطورات الآتية من الاجتماعات الدولية المنعقدة مؤخراً حول سورية سواء في لوزان منذ ثلاثة أيام أو في لندن أول أمس إلى أي نية أو توافق دولي لبناء إستراتيجية موحدة ضد الإرهاب وخاصة أن المجتمعين في لندن أكدوا على أهمية فصل النصرة عن «المعارضة المعتدلة» وهو ما لا يمكن فصله عن محاربة داعش في أي ادعاء لمكافحة الإرهاب، اما نجاح عملية الموصل في ظل مواصلة الانزياح الداعشي نحو الرقة يعني تعقيداً أكثر في الخريطة الجيوسياسية وسيدفع التنظيم إلى محاولة الرد بعمليات انتقامية سواء في الداخل السوري عبر الاستماتة في توسيع سيطرته أو خارج الحدود السورية عبر عمليات إرهابية دامية على غرار عمليتي باريس وبروكسل في الماضي.

واليوم نحن أمام فرصة لربط أطراف معركة الموصل شرقاً بالجيش العربي السوري وحلفائه الروس والإيرانيين غرباً وقوات تركيا المنخرطة في عملية درع الفرات شمالاً للقضاء على التنظيم ومحاصرته في مساحات تضيق أكثر، إلا أنه لا شيء يلوح في الأفق في الوقت الحالي.

سورية ترحب ببدء معركة تحرير الموصل: يجب أن تدعمها جميع دول المنطقة والعالم

وكالات

رحبت سورية بالعملية العسكرية التي بدأها أمس الجيش العراقي والمجموعات المقاتلة الداعمة له لتحرير محافظة الموصل من تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، معتبرة أن هذا القرار بتحرير الموصل نقلة نوعية في إطار الحرب على الإرهاب والتي يجب أن تلقى الدعم الكامل من جميع دول المنطقة والعالم.

ونقل بيان بثته وكالة «سانا» عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين: أن الجمهورية العربية السورية ترحب بإعلان حكومة العراق الشقيق بدء عمليات تحرير الموصل وتعلن أنها تقف بقوة إلى جانب حكومة العراق والجيش العراقي والمجموعات المقاتلة الداعمة له بما في ذلك قوات الحشد الشعبي. وأضاف المصدر: إن قرار تحرير الموصل من عصابات «داعش» هو نقلة نوعية في إطار الحرب على الإرهاب والتي يجب أن تلقى الدعم الكامل من جميع دول المنطقة والعالم. وتابع المصدر تصريحه بالقول: تؤكد سورية أن الانتصار على «داعش» في سورية لأن المعركة ضد «داعش» والمجموعات الإرهابية الأخرى هي معركة ضد الإرهاب ومن يدعمه ويسلحه ويموله.

وقال المصدر: إن الجمهورية العربية السورية تنبه من مخاطر بيانات ومواقف النظام التركي العدوانية ضد شعبنا في العراق وضد قرار القيادة العراقية بتحرير الموصل والذي لا يمكن اعتباره سوى محاولات أخرى من النظام التركي للتحايل على معركة تصفية الإرهاب والاحتلال غير المبرر لأراض سورية وعراقية.

واختتم المصدر تصريحه: إن كل من يتخلف عن دعم جهود شعبي وقيادتي سورية والعراق في مكافحة الإرهاب تحت أي ذريعة كانت ويعرقل عزم البلدين على اجتثاث الإرهاب إنما يقف إلى جانب الإرهابيين وضد قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية المتعلقة بالإرهاب.

قولاً واحداً

اجتماع «لوزان» وما بعده؟

صياح عزام

عادت «لوزان» السويسرية إلى الواجهة من جديد من خلال عقد الاجتماع الدولي فيها بشأن سورية في ١٥ / ١٠ / ٢٠١٦.. الاجتماع انعقد وحسب معلقين سياسيين وفقاً لما سموه معادلة (٥+٢+٢) بما يتوافق مع اصطفافات سياسية معينة، الـ٥ تعني (أميركا وتركيا والسعودية والأردن وقطر) والاثنتان الأوليان (روسيا وإيران) والاثنتان الأخريان هما (مصر والعراق) وهما طرفان متمايزان في الحياد تجاه الأزمة في سورية.

أهم ما طرح في الاجتماع هو تأكيد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على عدة نقاط يجب ألا يتم تجاوزها وهي: وقف العنف في سورية، ومحاربة الإرهاب، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين، وإطلاق عملية سياسية بمشاركة كل الأطياف السورية، والفصل بين الإرهابيين وما تسمى المعارضة المعتدلة.

وكان لافروف قبل ذلك قد أكد للصحفيين أثناء وجوده في أرمينيا، بأن روسيا ليست بصدد طرح مبادرات جديدة لحل الأزمة السورية، مشيراً إلى ضرورة الوصول إلى عمل ميداني بشكل جدي، ورؤية مدى التزام الولايات المتحدة والدول الأوروبية بقرارات مجلس الأمن الدولي تجاه الأحداث في سورية.

كما أشار إلى أن كثرة الأحاديث الغربية في الإعلام والتصريحات حول ضرورة وقف القتال في حلب، هدفها الأساسي تشويه الصورة الحقيقية لما يجري في حلب، وتسويق جبهة النصرة والمتعاونين معها لقبولهم دولياً.

إجمالاً يمكن القول إن ما تميز به اجتماع لوزان تجسد بما يلي:

– التردد الأميركي والإصرار الروسي والغضب الأوروبي لاستبعاد أوروبا منه.

– لم يخرج الاجتماع بقرارات لافتة، وهذا الأمر كان متوقعاً قبل انعقاده، وإن كان بعض المشاركين فيه قد قدموا أفكاراً مثيرة للاهتمام كما وصفها لافروف واتفقوا على مواصلة الاتصالات في القريب العاجل.

وفيما يتعلق بالتردد الأميركي هو قائم على دبلوماسية (تمرير الوقت) حيث لم يبق لأوباما في البيت الأبيض إلا أقل من مئة يوم، حيث سيترك الأمور للإدارة الجديدة، ولكن بعد أن يحضر لها الخيارات المناسبة لبدء التفاوض، من هذه الزاوية، حث أوباما معاونيه على مواصلة المفاوضات وذلك بمنزلة رسالة منه لاجتماع لوزان، بمعنى أن الخيارات العسكرية ليست واردة فيما تبقى له من الوقت.

ما يلفت النظر بالنسبة لاجتماع لوزان بعض الأفكار في خطة المبعوث الدولي دي ميستورا التي تقدم بها، حيث تضمنت ألغاماً ومطبات خطرة منها: الفقرة المتعلقة بما سماها (الإدارة المحلية الحالية) في حلب، حيث يشترط عدم المس بها وتوفير الظروف المناسبة لاستمرار عملها من دون أي تدخل حكومي، ثم الحصول على ضمانات سورية وروسية (مكتوبة) لتأمين ممرات آمنة للمسلحين وسكان حلب الشرقية للخروج من هناك، علماً بأن هذا الأمر سبق أن أعلن عنه الجيش السوري، إلا أن المسلحين لم يسمحوا لأحد بالخروج لاتخاذ السكان دروعاً بشرية لحمايتهم من الجيش السوري.

أيضاً، زعمت الخطة أن أعداد مسلحي جبهة النصرة شرق حلب لا يتجاوز الـ٩٠٠ مسلح من أصل ٨٠٠٠، وهذا غير صحيح لأن النصرة هي العمود الفقري لإرهابيي حلب كلها، فمن أين استقى هذا الرقم؟!

باختصار معظم ما جاء في خطة دي ميستورا قد لا يؤدي إلا إلى حماية مسلحي النصرة وغيرهم شرق حلب باحتمال استخدامهم ورقة مساومة في أي مفاوضات مقبلة.

الدول الغربية ستحترم موقف روسيا

المعارض خدام: طرد داعش من الموصل سيقويه في سورية وأميركا لا تريد القضاء عليه في الرقة

الوطن

اعتبر المعارض منذر خدام، أن طرد تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية من محافظة الموصل العراقية «سوف يقويه في سورية»، وأن الولايات المتحدة الأميركية «لن تتدخل للمساعدة في القضاء على داعش في المدى المنظور» في محافظة الرقة السورية، محذراً من أن يتم استخدام التنظيم لاحقاً «لمزيد من الاستنزاف في سورية».

وفي تصريح لـ«الوطن»، حول بدء الجيش العراقي والقوى الرديفة له عملية تحرير الموصل وما يمكن أن يتمخض عنها، قال خدام: «تعلن أميركا أنها سوف تطرد داعش من العراق إلى سورية، وهذا بالتأكيد سوف يقويه (في سورية) وربما يستخدم لاحقاً لمزيد من الاستنزاف فيها».

وأعرب خدام عن اعتقاده بأن «أميركا لن تتدخل للمساعدة في القضاء على داعش في المدى المنظور» في سورية، موضحاً أن «ثمة خشية حقيقيه لدى الأردن من أن يلجأ بعض عناصر داعش إليه وربما إلى دول الخليج».

واعتبر خدام، أن «المعركة مع داعش في سورية سوف تكون معقدة وهي له (مسألة) حياة أو موت». وشهدت مدينة لوزان السويسرية السبت اجتماعاً استمر ٤ ساعات لبحث الأزمة في سورية بمشاركة وزيري الخارجية الروسي والأميركي وعدد من وزراء خارجية بعض الدول في المنطقة والمبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا. وأخفقت محادثات لوزان التي دعا إليها كيري في الاتفاق على إستراتيجية مشتركة مع روسيا لإنهاء الأزمة في سورية المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات. ومن اللافت أن أوروبا لم تشارك في الاجتماع. وقال خدام في تعليقه على الاجتماع وما تمخض عنه وعودة التواصل بين أميركا وروسيا بشأن سورية وإن لم تكن بشكل ثنائي: «العلاقات بين الدول الكبرى أعقد مما يظهر على السطح أو ما يتم تداوله في الإعلام». وأضاف: «لا تستطيع الدول الكبرى إغلاق قنوات التواصل بينها وأعتقد أن التواصل الروسي الأميركي لم ينقطع وقد يكون أصبح أقل حضوراً في الإعلام».

ورأى خدام أنه «ليس من مصلحة روسيا أو أميركا عدم التواصل ومن قنوات التواصل كانت قناة لقاء لوزان متعددة الأطراف التي تم الدعوة لها للتداول أصلاً بأفكار كانت روسيا وأميركا قد بحثتها وتم التوافق عليها».

وأوضح خدام «بالنسبة لروسيا تصر على فصل جبهة النصرة عن بقية فصائل المعارضة المسلحة رغم علمها بصعوبة تحقيق ذلك، على حين أميركا توافق على المسألة من حيث المبدأ لكنها أرادت أن تحيل المسؤولية عن ذلك للدول الإقليمية الداعمة للمعارضة المسلحة بما فيها جبهة النصرة».

وقال: «اجتماع لوزان وأي لقاء سوف يعقد في المستقبل لا يستطيع الخروج عن الاتفاقات الروسية الأميركية». وعن التصعيد السياسي الحالي مع روسيا من أميركا والدول الغربية بشأن الأزمة في سورية وإمكانية أن تقدم روسيا تنازلات، قال خدام: «الروس ليس لديهم ما يتنازلون عنه. موقفهم يستند إلى وقائع الميدان وإلى القانون الدولي وإلى محاربة الإرهاب».

وأضاف: «لديهم مصلحة حقيقية في الحل وهم مستعجلون إليه على عكس مواقف الدول الغربية (التي) لا تريد الحل بل مزيد من استنقاع الواقع السوري واستنزاف روسيا وإيران وغيرها من القوى الحليفة للنظام».

وتابع: «في وقت يسوق الغربيون مواقفهم إعلامياً وينجحون في ذلك، هم في الواقع يدركون أن مواقف روسيا في سورية قوية وفي النهاية سوف يحترمونها».

ومضى خدام قائلاً: «ليس من مصلحة أحد العودة إلى مناخات الحرب الباردة ولنتذكر لقاء (الرئيس الأميركي) أوباما مع مستشاريه وماذا تمخض عنه ولنقارنه مع ما تم التهويل به في الإعلام».

السيناتور الروسي فرانتس كلينتسيفيتش

ثلثا الروس يتابعون تطورات الوضع في سورية

نصف قرن مدة اتفاق قاعدة طرطوس العسكرية

وكالات

كشف السيناتور الروسي فرانتس كلينتسيفيتش أن مدة الاتفاقية الروسية السورية لإقامة قاعدة عسكرية بحرية روسية دائمة في ميناء طرطوس تبلغ ٤٩ عاماً، على حين كشفت استطلاعات للرأي أن ثلثي المواطنين الروس يتابعون تطورات الوضع في سورية وأن ٥١ بالمئة من المستطلعة آراؤهم أكدوا أن ما يجري الآن في سورية هو «حرب حقيقية». ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، عن السيناتور الروسي كلينتسيفيتش قوله لوكالة «نوفوستي»: إن «اتفاق طرطوس لن يكون لأجل غير مسمى، الحديث يدور عن ٤٩ عاماً». وتوقع إحالة الاتفاقية إلى مجلس النواب الروسي (الدوما) للمصادقة عليها في غضون شهر. وأعلن أن شروط إنشاء القاعدة الدائمة في ميناء طرطوس ستكون شبيهة بالشروط التي تستخدم على أساسها قاعدة «حميميم» الجوية.

وأوضح كلينتسيفيتش الذي يشغل منصب النائب الأول لرئيس لجنة شؤون الدفاع في مجلس الشيوخ (الاتحاد) الروسي، أن استكمال المصادقة على الاتفاقية بين موسكو ودمشق حول نشر مجموعة القوات الجوية الفضائية الروسية في قاعدة «حميميم» الجوية بريف اللاذقية، من شأنه أن يؤدي لتسريع وتائر عملية إعداد الاتفاقية الخاصة بقاعدة طرطوس، للمصادقة عليها من قبل البرلمان الروسي.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية الإثنين الماضي، أنها ستقدم إلى البرلمان قريبا الوثائق الخاصة بإنشاء قاعدة عسكرية بحرية دائمة في ميناء طرطوس السوري، حيث يقع في الوقت الراهن مركز الإمداد المادي والتقني الروسي. هذا ووقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الجمعة الماضي على القانون الخاص بالمصادقة على اتفاقية نشر مجموعة القوات الجوية الفضائية الروسية في أراضي سورية إلى أجل غير مسمى.

في سياق منفصل، أعلن مركز استطلاع الرأي العام في روسيا «فتسيوم» أن ثلثي المواطنين الروس يتابعون تطورات الوضع في سورية. وأشار الباحثون الاجتماعيون المشاركون في الاستطلاع الذي أجري ما بين الـ٨ والـ٩ من الشهر الجاري وشمل نحو ١٦٠٠ شخص في ١٣٠ منطقة سكانية في روسيا إلى أن ٦٧ بالمئة من الروس يتابعون تطورات الوضع في سورية وأن ٢١ بالمئة منهم يتابعون ذلك بدقة وانتظام.

وأشارت نتائج الاستطلاع، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، إلى أن ٥١ بالمئة من المستطلعة آراؤهم أكدوا أن ما يجري الآن في سورية هو «حرب حقيقية». وأظهر الاستطلاع أن ٧٥ بالمئة من الروس رؤوا أن انتقاد العملية العسكرية الجوية الروسية في سورية أمر غير مبرر ولا أساس له وخصوصاً في حلب واعتبروا هذه الانتقادات بأنها محاولة لإضعاف بلادهم بالضغط عليها فيما أعرب أكثر من ٣٢ بالمئة عن دعمهم لسياسة روسيا الحالية تجاه سورية فيما قال كل واحد من خمسة أشخاص: إنه يجب التمهل والعمل هناك بمزيد من الحذر. وكانت القوات الجوية الروسية بدأت في الثلاثين من أيلول من العام الماضي عملياتها العسكرية ضد الإرهاب في سورية بناء على طلب من الحكومة السورية وكبدت الإرهابيين بالتعاون مع قوات الجيش العربي السوري خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد إضافة إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى العديد من المناطق السورية.

الطرق ستفتح مباشرة ولا تفتيش للمنازل

محافظ ريف دمشق من قدسيا: ما حصل «مسامحة وليست مصالحة»

الوطن - وكالات

قام محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أمس بزيارة إلى مدينة قدسيا وبلدة الهامة بعد إخلائهما من السلاح والمسلحين وعودة الحياة الطبيعية إليهما اطلع فيها على واقع الخدمات فيهما، واعتبر ما حصل في قدسيا «مسامحة وليست مصالحة». وبحسب مصادر خاصة تحدثت لـ«الوطن»، فإن «الطرق المؤدية إلى البلدتين ستفتح مساء الإثنين أو اليوم، وسيكون الدخول والخروج متاحاً للجميع، ولن يكون هناك تفتيش على المنازل كما أشيع». وأشار المحافظ في تصريح للصحفيين من مدينة قدسيا، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء إلى أن «جميع الخدمات الأساسية ستعود اليوم إلى مدينة قدسيا» بعد أن تم إخلاؤها من السلاح والمسلحين مؤخراً. وقال المحافظ: أتينا اليوم بتوجهات من السيد الرئيس بشار الأسد للوقوف على واقع مدينتي قدسيا والهامة وتقديم كل ما يحتاجه أهلها الذين أثبتوا أنهم ضد الإرهاب والمؤامرات التي تتعرض لها سورية ووقوفهم إلى جانب الجيش العربي السوري.

وأشار إبراهيم إلى أن الذي حصل في قدسيا هو «مسامحة وليست مصالحة» تمت بين السوريين من دون تدخل أي طرف خارجي كان يعيوق المصالحات، مؤكداً أنه في الأشهر القادمة سيكون ريف دمشق بالتحديد آمناً ومستقراً وستعود جميع الخدمات إليه.

جموع قدسيا بعد تطهير المدينة (سانا)

وشهدت مدينة قدسيا في الأول من الشهر الجاري خروج نحو ٦ آلاف شخص من الأهالي تجمعوا في الساحة الرئيسية بمدينة قدسيا مطالبين المجموعات المسلحة غير الراغبة بالمصالحة بمغادرة المدينة فوراً وتسوية أوضاع الباقين والإسراع بتحقيق المصالحة وذلك بما يضمن عودة الحياة الطبيعية للمدينة.

وفي ٢٧ أيلول الماضي بدأ الجيش عملية في قدسيا بهدف الضغط على مسلحي المدينة ودفعهم إلى إجراء مصالحة يتم بموجبها إعادة الاستقرار إلى المدينة ونشبت اشتباكات بين الطرفين ما لبثت أن امتدت لاحقاً إلى بلدة الهامة المجاورة استمرت عدة أيام وتوقفت في الثاني من الشهر الجاري بعدما توصل الطرفان إلى اتفاق للمصالحة.

وبدأت المرحلة الأولى من الاتفاق صباح الأربعاء بتسليم المسلحين الأسلحة المتوسطة والثقيلة، على أن يتم تسليم الأسلحة الفردية الخميس، حيث يفترض ألا يخرج المسلحون مع سلاحهم الفردي، وأن تغادر الجمعة قافلة تضم ١٥٠ مسلحاً من قدسيا والهامة برفقة ٤٥٠ مدنياً من عائلاتهم المؤلفة من ٦٠٠ شخص عبر طرق متفق عليها نحو الشمال السوري.

كما ينص الاتفاق على تسوية أوضاع ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مسلح من البلدتين، وعودة الفارّين من الخدمة الإلزامية إلى صفوف الجيش العربي السوري، على أن يلي انسحاب المسلحين دخول فوري لوحدات الهندسة من الجيش لتمشيط المنطقة، وأن تتبعها وحدات أخرى لاستعادة السيطرة على البلدتين، موضحة أن هذه «نقطة جديدة في الاتفاقات التي باتت تعقدها الدولة السورية مع المجموعات المنسحبة وخاصة في محيط دمشق، على أن يلي ذلك إعادة تطبيع العلاقة مع الدولة وعودة الشرطة والخدمات إلى البلدتين».

وشهد عدد من مناطق ريف دمشق خلال الفترة الماضية مصالحات محلية بعد إخلائها من السلاح والمسلحين وكان آخرها مدينة داريا حيث تم إخراج مئات المدنيين من مدينة داريا إلى مركز الإقامة المؤقتة في حرجلة بريف دمشق في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية آب الماضي حيث تم إخلاء المدينة من السلاح والمسلحين تمهيداً لإعادة إعمار ما خربه الإرهابيون وعودة جميع الأهالي ومؤسسات الدولة إليها.